اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 5552 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 1

ملف صحفي

ميزانية 2009

الملك يوجه الوزراء والمسؤولين بإدارة متقنة ودقيقة للميزانية.. ويؤكد:

زيادة الإنفاق لضمان نمو الاقتصاد وتوفير فرص للاستثمار والعمل

الأزمة المالية العالمية تقتضي اليقظة والمتابعة والتعامل بحرص مع الميزانية

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عقب اعتماده ميزانية العام المقبل أمس في روضة خريم "كل وزير ومسؤول ورئيس جهاز إلى القيام بواجبه كاملاً، والحرص على إدارة الميزانية المقرة لجهازه بإتقان، ودقة. وشدد الملك "على الأهمية القصوى لتنفيذ المشاريع على الوجه الأكمل وأن يؤدي الإنفاق العام الذي حرصت الدولة على زيادته، الغرض من أجله، وهو نمو الاقتصاد الوطني وحمايته، وتوفير فرص الاستثمار والعمل والكسب فيه، خاصة أن العالم بأسره يمر بأزمة مالية واقتصادية تقتضي منا جميعاً اليقظة والمتابعة والحرص والتعامل مع ما وفرته الميزانية من إمكانات بكفاءة تعظم بإذن الله من نتائجها". وتوجه خادم الحرمين الشريفين بالشكر والحمد والثناء لله سبحانه على عظيم فضله على ما هي عليه المملكة الآن من أمن واستقرار وإمكانية وقدرة. وقدرت المملكة إيراداتها للعام المقبل بمبلغ 410 مليارات ريال، فيما وضعت الإنفاق عند 475 مليار ريال. ووفق محللين ماليين تحدثوا لـ "الاقتصادية" أمس فإن العجز لا يشكل هاجسا للميزانية السعودية بالنظر إلى الاحتياطيات الضخمة التي بنتها خلال الأعوام الماضية مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، والتي انعكست في الإيرادات الفعلية لعام 2008 التي بلغت 1ر1 تريليون ريال، فيما بلغ الإنفاق الفعلي 510 مليارات ريال في حين أن الدولة قدرته في بداية العام بمبلغ 410 مليارات ريال، أي أن الإنفاق زاد 100 مليار ريال عن المقدر.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 5552 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 56 رقم القصاصة: 2

أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الميزانية العامة للدولة 2009، ووجّه خادم الحرمين الشريفين كلمة لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية. وهنا نص كلمة خادم الحرمين الشريفين:

بحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد 1430/1431هـ التي يبلغ حجمها 475 مليار ريال بزيادة مقدارها 65 مليار ريال عن ميزانية العام المالي الحالي.

إن الميزانية الجديدة، وبالرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول خلال إعدادها، ستكون - بمشيئة الله تعالى - تعزيزاً للبرامج التنموية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات. فقد وجهنا باعتماد برامج ومشاريع جديدة تزيد تكاليفها الإجمالية عن 225 مليار ريال بزيادة نسبتها 36 في المائة عمّا تم اعتماده بالميزانية الحالية، وتبلغ ثلاثة أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الثامنة التي بدأت قبل أربع سنوات.

حصص القطاعات

ففي قطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة والعلوم والتقنية، والبحث العلمي، وبرامج الابتعاث الخارجي بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع نحو 122 مليار ريال. ويمثل أكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة.

واستكمالاً للاستثمار في البنية الأساسية لهذا القطاع تم اعتماد مشاريع جديدة لتوفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس، الجامعات، والكليات المتخصصة ومن أبرزها تنفيذ مشروع جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية وفروعها.

وفي قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب 52 مليار ريال لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات، ورفع مستوى الرعاية الصحية الأولية، كما شملت الميزانية مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، إضافة إلى الاهتمام بشؤون الشباب والرياضة.

وبلغ ما خصص للإنفاق على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية ما يقارب 49 مليار ريال.

وفي إطار الاهتمام بهذه القطاعات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة للبلديات وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، وتعزيز مصادر المياه، وخدمات الصرف الصحي، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء.

وفي قطاع النقل والاتصالات وصلت مخصصاته لهذا العام إلى 19 مليار ريال.

فقد تم اعتماد مبالغ لتنفيذ طرق جديدة وإكمال وإصلاح العديد من الطرق القائمة، وتمثل تلك المبالغ أعلى ما تم اعتماده حتى الآن للطرق، كما شمل هذا القطاع مشاريع جديدة للموانئ والمطارات.

متابعة تنفيذ المشاريع

ونرغب إلى جميع المسؤولين الحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية لإنجازها وفقاً للمدد المحددة لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولدفع عجلة التنمية الشاملة. وفي الختام، نحمد الله أن مكننا من تسخير موارد هذه البلاد وطاقاتها للوصول ببلادنا العزيزة إلى ما وصلت إليه من الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لأبناء وطننا الغالي علينا، وتحقيق الرخاء والتنمية ونسأله - جلت قدرته - أن يديم على الجميع نعمه، وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

عرض وزير المالية

وقال وزير الثقافة والإعلام إن وزير المالية وبتوجيه كريم قدم عرضاً موجزاً لمشروع الميزانية الجديدة للدولة واستعرض الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام الحالي 2008 والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة.

وقال العساف: من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 2008 وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات 1,7535 تريليون ريال بالأسعار الجارية محققاً بذلك نمواً نسبته 22 في المائة مقارنة بنسبة 7,6 في المائة للعام السابق، وأن يحقق القطاع النفطي نمواً نسبته 34,9 في المائة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن يحقق القطاع الخاص نمواً نسبته 8 في المائة بالأسعار الجارية. أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته 4,2 في المائة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة 3 في المائة والقطاع الخاص بنسبة 4,3 في المائة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى 5,4 في المائة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين 11,4 في المائة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء 6,3 في المائة، وفي نشاط التشييد والبناء 4,1 في المائة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 4,2 في المائة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات 2,2 في المائة.

الإصلاح الاقتصادي

وتابع العساف يخاطب الملك: كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام نحو 46 في المائة كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً وجيداً منذ عدة سنوات. وبين وزير المالية في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعاً خلال عام 2008 نسبته 9,2 في المائة عما كان عليه في عام 2007 وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته 3,6 في المائة في عام 2008 مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

وقال وزير المالية فيما يتعلق بالدين العام إن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 2008 إلى 237 مليار ريال لتتقلص نسبته إلى نحو 13,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ 18,7 في المائة في نهاية العام المالي الماضي 2007.

الميزان التجاري

وبين أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره 820,200 مليار ريال بزيادة نسبتها 45,8 في المائة عن العام السابق. أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره 564,800 مليار ريال في العام المالي2008 مقارنة بفائض مقداره 354,300 مليار ريال للعام 2007 بارتفاع نسبته 59,4 في المائة.

مشاريع جديدة تنفيذا لتوجيه الملك

وأوضح وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية. ومشروعات البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة. وبين وزير الثقافة والإعلام في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله توجه بالحمد والثناء لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء . كما حث حفظه الله الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاء به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل الأوقات ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعراً عظم الأمانة التي حمل إياها.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 5552 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 3

المراسيم الملكية المنظمة للميزانية

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس ثلاثة مراسيم ملكية وقرارات لتنظيم ميزانية العام المقبل 2009، وفيما يلي مضامين تلك المراسيم.

الإيرادات والنفقات

تقدر الإيرادات للعام المقبل بنحو 410 مليارات ريال، فيما قدرت النفقات بنحو 475 مليار ريال، بحيث تتضمن الميزانية عجزا تقديريا بمبلغ 65 مليار ريال.

تفويض الصرف

تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1424/1425 و1425/1426 و1426/1427 و1427/1428) الصادر بشأنها الأمر السامي، وتصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها.

تحويل الفائض

يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة. ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا.

الاقتراض من الاحتياطي

تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة - بحسب ما تقتضيه المصلحة - لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية.

المناقلة

أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بينه وبين الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

ب - تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية.

ج - تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما ينقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

د - تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة.

هـ - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب الثالث والمشاريع في الباب الرابع بقرار من وزير المالية.

اعتمادات الصرف

لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية.

إبرام العقود

لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يرتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي:

أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها.

ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية، ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد، وألا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع.

الاعتمادات المالية

إذا ظهر خلال السنة المالية 2009 أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1430/1431.

التشكيلات الإدارية

تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة . ولا يجوز تعديلها إلا بقرار من اللجنة العليا للإصلاح الإداري أو بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

إحداث وظائف

لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية.

ب - يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.

ج - لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية.

د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف وتخفيض المراتب، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

هـ - يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

تطبيق الأنظمة

على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة. ويصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم، وعلى سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 5552 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 4

خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس في روضة خريم التي أعلن فيها الميزانية العامة لعام 2009.